

Distr.: General
2 November 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أشير إلى رسالة سلفكم المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/2006/819) التي أبلغني فيها بأن أعضاء مجلس الأمن قد أحاطوا علما باعترامي المعرب عنه في رسالتي المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/778) بمواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المشتركة المعنية بالكاميرون ونيجيريا بتمويل من الميزانية العادية.

وحسب طلب أعضاء المجلس، أرفق معلومات إضافية وتوضيحا للأنشطة التي يتوقع من اللجنة المشتركة إنجازها في عام ٢٠٠٧ وفي السنوات التالية، ومعلومات عن الأنشطة التي سينجزها فريق الأمم المتحدة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي عنان



المرفق

اللجنة المشتركة المعنية بالكاميرون ونيجيريا: الأنشطة التي يتعين إنجازها

١ - أنشئت اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا لمتابعة تنفيذ القرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الإقليمي بين البلدين. وتتألف اللجنة المشتركة من الكاميرون ونيجيريا والأمم المتحدة. ويترأس اللجنة المشتركة أ. ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون غرب أفريقيا. وأوكلت إلى فريق الأمم المتحدة مهمة تنفيذ ولاية اللجنة المشتركة التي تشمل المجالات التالية:

- توفير الدعم التقني والموضوعي في الشؤون السياسية والقانونية والاقتصادية بما يشمل الدعم من أجل التحضير للاجتماعات والزيارات الميدانية
 - توفير الدعم الميداني من أجل ترسيم الحدود البرية بين البلدين، فيما يتعلق بأعمال رسم الخرائط والمسوحات والتقييمات الميدانية، والإشراف على تنفيذ المشاريع من قبل مقاولين خارجيين بما يشمل نصب علامات الحدود (حسب التمويل المقدم عن طريق التبرعات)
 - رصد الحالة في مناطق الانسحاب ونقل السلطة (منطقة بحيرة تشاد، وبمحاذاة الحدود، وشبه جزيرة باكاسي)
 - توفير المشورة بشأن تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تنشيط هيئة حوض بحيرة تشاد
- ٢ - وتشمل الأنشطة المقرر إنجازها في عام ٢٠٠٧ ما يلي:

- عقد اجتماعات منتظمة للجنة المشتركة وأفرقتها العاملة المخصصة، فضلا عن لجنة متابعة اتفاق غرينتري
- مواصلة عملية الترسيم على طول الحدود البرية التي يبلغ طولها ١٧٠٠ كلم (يزيد طول هذه الحدود عن مجموع الحدود بين كل من تيمور - ليشتي وإندونيسيا، والعراق والكويت، وإريتريا وإثيوبيا التي تدرج في إطار عمليات الأمم المتحدة لترسيم الحدود). وتم ترسيم حدود طولها الإجمالي ٤٦٠ كلم ومن المتوقع ترسيم نحو ٧٥٠ كلم من الحدود في عام ٢٠٠٧
- الاضطلاع بأنشطة تتصل بالمراقبة المدنية عقب النقل السلمي والمنتظم للسلطة في قرابة ٤٠ قرية في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود البرية، وفي شبه جزيرة باكاسي

- معالجة المسائل المتصلة باحتياجات السكان المتضررين في المناطق الحدودية
 - تقديم تقارير عن تطبيق كل من الكامبيرون ونيجيريا للصكوك الدولية ذات الصلة لكفالة احترام حقوق السكان المتضررين
 - التقدم بتوصيات بشأن تدابير بناء الثقة مثل إنشاء مشاريع لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المشتركة والتعاون عبر الحدود
 - توفير الدعم لاجتماعات هيئة حوض بحيرة تشاد المقرر تنظيمها في عام ٢٠٠٧
 - مواصلة جهود مصرف التنمية الأفريقي الرامية إلى إحراز تقدم في المشروع المتعدد المانحين من أجل الطريق العابر للحدود والرباط بين إينوغو (في نيجيريا) وموتغيني (في الكامبيرون)
 - إكمال المسائل المعلقة، بالإضافة إلى تعيين الحدود البحرية المتوقع الفراغ منه بنهاية عام ٢٠٠٦
 - المساهمة في إبرام اتفاق بشأن النقطة الثلاثية بين الكامبيرون ونيجيريا وغينيا الاستوائية
 - التماس المزيد من التبرعات حسبما حث عليه مجلس الأمن والجمعية العامة
- ٣ - وتشمل الأنشطة المقرر إنجازها بعد عام ٢٠٠٧ ما يلي:
- مواصلة ترسيم الأجزاء المتبقية من الحدود البرية التي يتوقع الفراغ منها بحلول عام ٢٠٠٨
 - رصد ودعم التزامات الطرفين في شبه جزيرة باكاسي وفقا لاتفاق غرينتري الذي يحدد منطقة لتظل تحت الإدارة النيجيرية حتى عام ٢٠٠٨
 - متابعة حقوق السكان المتضررين في المناطق الحدودية، استنادا إلى التقدم المحرز في عملية الترسيم على طول الحدود البرية، ووفقا لاتفاق غرينتري بشأن شبه جزيرة باكاسي
 - مواصلة رصد التقدم المحرز في المشاريع الاقتصادية المشتركة وأنشطة التعاون عبر الحدود
 - متابعة أنشطة كل من هيئة حوض بحيرة تشاد ومجلس التعاون لخليج غينيا